التعليل النحويّ في شرح مُلحَة الإعراب للحريريّ (ت516هـ)

Grammatical Reasoning about the Importance of Parsing

م. م انتظار عباس رافع شيحان
المديرية العامّة لتربية الأنبار

Assist. Lect. Entithar Abbas Rafi' Shihan

Received: 15/12/2020 Accepted: 03/02/2021 published :30/03/2021
DOI : 10.37654/aujll.2021.170985

الملخص

تناولت في هذه الورقات مسألة مهمة من مسائل النحو، ألا وهي التعليل النحوي، وقد بحثتها عند الحريري في شرحه لمُلحة الإعراب؛ لما لهذا العالم من اهتمام كبير بهذا النوع من العلم، فكان الجهد في إخراج تلك العلل وإبرازها ودراستها وبيان أقوال من سبق ومن لحق فيها، وتقديمها للمتلّقي، كي تكون لي وله نعم العون على فهم دقائق علم النحو.

Abstract

In this paper, I discussed an impotent issue in grammar, which is the grammatical reasoning. Al-Hariri discussed it in his explanation of Mulhat al-Arab due to the great attention by scientist for this type of science. Thus, this effort is to introduce this reasoning with mentioning the commentaries on it before and after it to be provided to the recipient. This is for the benefit of me and him in grammatical concerns.

المقدّمة

الحمد لله الذي علّم الإنسان، ووفّقه لحمل القلم بالبنان، والصلاة والسلام على الأمّي الذي علّم الأنام البيان، وعلى آله وأصحابه نجوم الظلام، وبعد:

فمعلوم لكلّ أحد أهمية علم النحو؛ إذ به يُفهم كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وكفى بها غاية لإيلاء هذا العلم أهمية كبيرة، ولا يمكن الوصول إلى غايته ونهايته إلا بمعرفة العلل التي وضعت لأجلها دقائق هذا العلم، ومعرفتها تزيد في تمكّن صاحبها من هذا العلم، إذ معرفة العلّة فوق معرفة الحكم فقط، وتوصيل هذه العلل إلى المتلقي تزيد في رسوخ المتعلم معرفة هذا العلم، وهذا مُشاهَد ومُعالَج لكلّ أحد.

وقد وقع اختياري على كتاب نحويّ عريق شهد بمكانته ومكانة صاحبه أهل النحو، ألا وهو شرح مُلْحَة الإعراب، لأبي القاسم الحريريّ البصريّ المتوفّى سنة 516 هـ؛ ولما أولى صاحبُ الكتاب كتابَه أهمية كبيرة للتعليل بأنواعه، فمنها اللغوي ومنها الصرفي ومنها البلاغي والنحوي، وقد وقع اختياري على النحويّ منها، وقد وقفت على عشرات التعليلات النحوية في ذاكم الكتاب، وقد اقتصرت على بعضها في هذا البحث؛ خشية الإطالة وانبعاث السآمة، فبقليل الأمثلة يظهر

طول باع الحريري وتمكّنه من هذا العلم. والناظر في كتابه يرى لأوّل وهْلة اعتناء صاحبه بالتعليل بأنواعه، وقد زاد على تعليلات الأقدمين إيضاحًا وبيانًا في أحايين ليست بالقليلة.
وقد نثرت تلك المسائل على أركان الكلمة الثلاثة التي تأتلف منها الجملة العربيّة ولا بدّ، ألا وهي الأسماء والأفعال والحروف، فجعلتها على ثلاثة مطالب، مشفوعة أقواله بأقوال من سبق ومن لحق؛ ليُعلم أنّه على نهج السالفين من السائرين.
وقد سمّيت بحثي هذا بـ" التعليل النحويّ في شرح ملحة الإعراب للحريريّ".
واللهّ أسأل أن ينفع به كلّ مُريد لعلم النحو، وأن يجزل لصاحب المُلحة المثوبة إنّه أكرم مسؤول وخير مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المطلب الأوّل: في الأسماء

***- علّة وجوب سقوط التنوين من بعض الأسماء**: يمكن إجماله في المسائل الثلاث الآتية:

أ/ امتناع الجمع بين (ال) والتنوين في الاسم:

نصّ النحاة على امتناع أن يجتمع (ال) والتنوين في اسم أبدًا[1].

وقد علّل الحريريّ امتناع الجمع بينهما بقوله: "لأنّ التنوين زيادة أُلحقت بآخر الاسم، ولام التعريف زيادة، فاستُثقِل الجمع بين زيادتين"[2].

وقد زاد الزجّاجي علّة امتناع الجمع إيضاحًا بقوله: " إنّما كرهنا الجمع بين زيادتين تجريان مجرى واحداً في تمكين الاسم، وهما الألف واللام والتنوين، وذلك أن الألف واللام يمكنان الاسم فهما دليل تمكنه. وكذلك التنوين دليل تمكن الاسم. ألا ترى أن ما لا يتمكن لا يدخله التنوين، وما دخلته الألف واللام تمكن، والنون ليست كذلك، لأنها ليست دليل تمكّن، فجاز الجمع بينهما لذلك ولم يجز الجمع بين التنوين والألف واللام، لأن في كل منهما كفاية عن صاحبه في التمكن"[3].

ب/ امتناع تنوين المضاف:

لا يجتمع التنوين والمضاف في العربيّة[4].

ونقل ابن الخبّاز إجماع أهل المدرستين على ذلك، معلِّلًا سبب الامتناع عند البصريين أنّ التنوين يوجب الانفصال، والإضافة توجب الاتصال، فتناقضا[5].

ومن قبله قال السهيليّ :" التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص"[6].

وعلى غرار أقوال من سبق جاء قول الحريري في حديثه عن علّة حذف التنوين من المضاف إذ قال:" لأنّ المضاف إليه يتصل بالمضاف حتى يصير كأحد حروفه، ولذلك لم يجُز أن يفصل بينهما، فلمّا تنزَّل المضافان منزلة الاسم الواحد، وجب إلحاق التنوين بالمضاف إليه الذي هو الأخير منهما، كما يلحق التنوين آخر الاسم المنفرد"[7].

---

[1] ينظر: الأصول في النحو: 137/1، ورسالة الملائكة: 261.

2 شرح الملحة: 32.

3 الإيضاح في علل النحو: 111.

4 ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 387/1، واللمحة: 273/1، وأوضح المسالك: 70/3.

5 ينظر: توجيه اللمع: 251.

6نتائج الفكر: 69.

7 شرح الملحة: 32.

ج/ علّة امتناع تنوين الممنوع من الصرف:

من الأسماء التي ذكرها الحريري والتي يمتنع تنوينها هو الممنوع من الصرف، فقال في أثناء تعداده للأسماء التي لا تنصرف:" الموضع الثالث: الاسم الذي لا ينصرف، كقولك: جاء عمرُ، وإنّما لم يدخله التنوين؛ لشبهه بالأفعال"[1].

وقد فصّل من قبله ابن السرّاج في تلك العلّة فقال:" اعلم أنّ معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌ ولا تنوينٌ، لأنه مضارعٌ عندهم للفعل، والفعل لا جرَّ فيه ولا تنوين وجر ما لا ينصرف كنصبه، كما أن نصب الفعل كجزمه، والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل لأن الجر يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال، وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم فجميعُ ما لا ينصرف إذا أُدخلت عليه الألف واللام أو أُضيف جُرَّ في موضع الجَرِّ وإنما فُعل به ذلك؛ لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين، ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل وكذلك الأفعال لا تضاف إلى شيءٍ وأن التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة وأصول الأسماء كلها الصرف وإنما في بعضها ترك الصرف وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف"[2].

وقد نحا ابن الورّاق منحًى آخر في بيان امتناع لحاق التنوين والجرّ بالكسرة للممنوع من الصرف بأن قال:" فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم كَانَ مَا أشبه الْفِعْل يمْنَع من التَّنْوِين والجر؟ قيل لَهُ: لِأَن الْفِعْل لَا يدْخلهُ تَنْوِين وَلَا جر فَوَجَبَ أَن يكون مَا أشبهه حكمه كحكمه. وَقد بَينا لم امْتنع الْفِعْل من الْجَرّ، فَأَما التَّنْوِين فَإِنَّمَا امْتنع من الْفِعْل لِأَنَّهُ زِيَادَة، وَالْفِعْل ثقيل، فَلم يحْتَمل الزِّيَادَة، وَمَعَ هَذَا فَالَّذِي من أَجله دخل التَّنْوِين فِي الِاسْم لَيْسَ بموجود فِي الْفِعْل، فَلم يجز أَن يدْخل الْفِعْل التَّنْوِين، وَلما حمل النصب على الْجَرّ فِي تَثْنِيَة الْأَسْمَاء وَجَمعهَا لما بَينهمَا من المشابهة، حمل الْجَرّ فِيمَا لا ينصرف عن النصب"[3].

***- علّة لحاق الألف للاسم المنصوب:**

للعرب ثلاث لهجات في الوقوف على المنوَّن:

أحدها: الوقوف بالسكون مطلقًا، نحو: هذا زيدْ، ورأيتُ زيدْ، ومررتُ بزيدْ. وتُنسب إلى ربيعة.

الثانية: لغة الأزد، وهو أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفًا بعد النصب، وواوًا بعد الرفع، وياء بعد الجرّ، نحو: هذا زيدوْ، ورأيت زيدا، ومررت بزيديْ.

والثالثة: وهي لغة سائر العرب، وهي أعلى الثلاثة وأكثرها، وتكون بالوقوف على المنصوب بالألف، والمرفوع والمجرور بالسكون ليس غير، نحو: هذا زيدْ، ورأيت زيدا، ومررت بزيدْ[4].

والذي يعنينا في هذا المقام هي اللهجة الأخيرة، وعلّة اختصاص المنصوب من الأسماء بالألف حال الوقف، فقد علّل الأقدمون ومنهم المبرّد بخفة الألف مقارنة بأختيها –الواو والياء- فقال:" أَلا ترى أَنَّك تَقول: هذا زيْدْ، ومررت بزيْدْ، وتبدل في النصب من التَّنْوِين أَلفًا، تَقول: زيدا؛ لأَنَّ الفتحة لَا علاج فيها ولذلك تقول: هذا قاضٍ، فَاعْلَم، ومررت بقاضٍ يا فتى، وَلَا تحرّك الياءَ المكسور ما قبلهَا بضمّة ولا كسرة، وتقول: رأَيت قَاضِيا"[5].

---

1 شرح الملحة: 32.

2 الأصول في النحو: 79/2.

3 علل النحو: 174.

4 ينظر: شرح الكافية الشافية: 1980/4-1981، وشرح ابن الناظم: 573/1، والمساعد: 302/4.

5 المقتضب: 117/1.

وبسط القول أكثر ابن الورّاق في علله قائلًا:" وَإِنَّما أبدلوا من التَّنْوِين ألفًا لأَن الألف خفيفة؛ وَأَن الْإِشَارَة إِلَى الْفَتْح متعذرة لخفائه، فَكَانَ الْبَدَل من التَّنْوِين ألفا يجْتَمع فِيهِ أَمْرَانِ:
أَحدهمَا: بَيَان الْإِعْرَاب فِيمَا قبله.
وَالْآخر: أَن تكون هَذِه الْعَلامَة لَهَا حَال تثبت فِي الْوَصْل وَالْوَقْف حَتَّى لَا يسْقط حكمهَا فِي الْوَقْف بِحَال. وَإِنَّمَا احْتِيجَ إِلَى ذَلِك لِأَن شَرط الْعَلامَة أَن تثبت فِي كل حَال. فَلَمَّا عرض فِي ثباتها فِي جَمِيع الْأَحْوَال اللَّبْس بالحرف الْأَصْلِيّ، والتسوية بَينهَا وَبَينه، أسقط التَّنْوِين فِيمَا ذَكرْنَاهُ، وَأثبت هَا هُنَا لِئَلَّا يخل بِحكمِهِ"[1].

ولم يخرج صاحبنا الحريري عمّا قرّره السالفون إلا أنّه زاد الأمر إيضاحًا بقوله:" إن قال قائل: لمَ أُبدل في الوقف على المنصوب من فتحته مع التنوين ألف، ولم يُبدل من ضمّة المرفوع واو، ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه أنّه لو وُقف على المجرور بالياء؛ لالتبس بالمضاف إلى المتكلّم؛ ألا ترى أنّك لو وقفت على قولك: مررت بغلامٍ، فقلت: مررتُ بغلاميْ؛ لتوهّم السامع أنّ الغلام مِلكَكَ، ولو أنّه وقف على المرفوع بالواو فقلت: جاء زيدو؛ لخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة، وإنّما يوجد ذلك في الأفعال، حتى أنّهم لمّا اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياء وكسروا ما قبلها فقالوا في جمع دلو وجرو: أدْلٍ وأجْرٍ، والأصل أَدْلُوٌ وأجْرُوٌ، ففرّوا من الواو التي قبلها ضمّة إلى الكسر محافظة على مقاييس الأصل"[2].

***- علّة امتناع ترخيم الثلاثيّ:**

الترخيم: حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفًا[3].

لقد اشترط النحاة في ترخيم الاسم ممّا ليس في آخره الهاء أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف[4].

وقد علّل ابن الحاجب ذلك بقوله: " وأمّا الزيادة على الثلاثة فلأنّه لو رخِّم الثلاثيّ لبقي على صورة ليست مثلها في المتمكنات، إذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين"[5].

ولم يخرج الحريري عمّا قالوه في بيان تلك العلّة وذلك بأن قال:" لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلّة فيه أنّه لو رُخِّم لبقي على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، فما يوجد فيها على حرفين فقد حُذف حرف من أصله، إلا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التأنيث، فيجوز ترخيمه. تقول في ترخيم: هبة، يا هبَ؛ لأنّ هذه الهاء تجري في التحاق الاسم كالكلمة المركبّة"[6].

***- علّة اختيار الرفع للفاعل والنصب للمفعول:**

الفاعل هو:" الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله كان فاعلًا في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيدٌ ومات عمروٌ, وما أشبه ذلك"[7].

1 155-156.

2 شرح الملحة: 34.

3 ينظر: الكتاب: 139/2، واللمع: 114.

4 ينظر: الأصول في النحو: 359/1، وعلل النحو: 233، وجامع الدروس العربية: 164/3.

5 الإيضاح في شرح المفصل: 298/1. وينظر: شرح الكافية الشافية: 1858/3.

6 شرح الملحة: 164.

7 الأصول في النحو: 72/1-73.

والمفعول:" هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل في مثلِ قولك: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، و بلغتُ البَلَدَ"[1].
معلوم عند جميع النحاة تقدّم الفاعل على المفعول رتبة، وهذا باتّفاق[2].
أمّا عن علّة اختيار الرفع للمتقدّم –وهو الفاعل- فقد نصّ على ذلك الأقدمون ومنهم الرمّاني، وذلك في معرض حديثه عن العلّة الحُكميّة فقال:" نَحْو جعل الرّفْع لِلْفَاعِل لِأَنَّهُ أول لِلْأولِ وَذَلِكَ تشاكل حسن وَلِأَنَّهُ أَحَق بالحركة القوية لِأَنَّهَا ترى بِضَم الشفتين من غير صَوت وَيُمكن أَن يعْتَمد بهَا فَتسمع والمضاف إِلَيْهِ أَحَق بالحركة الثَّقِيلَة من الْمَفْعُول لِأَنَّهُ وَاحِد والمفعولات كَثِيرَة"[3].
وهذا ما ردّده ابن مضاء بأسلوب آخر فقال:" لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأُعطي الأخف، الذي هو النصب، للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[4].
ولم يخرج الحريري عن هذه العلل وذاك في قوله:" وإنّما اختير للفاعل الرفع، وللمفعول به النصب؛ لأنّ الضمّة ثقيلة، والفتحة خفيفة، والفعل لا يرتفع به إلا فاعل واحد، وتنتصب به عدّة مفاعيل، كالمصدر والظرفين والحال والمفعول له؛ فجُعل الرفع المُستثقل إعراب ما قلَّ، والفتح المُستخفّ إعراب ما كثُر في مثل: ضرب زيدٌ عمرًا مشدودًا يومَ الجمعة خلفَ المسجدِ تأديبًا له ضربًا شديدًا"[5].

المطلب الثاني: في الأفعال

***- علّة بناء الماضي على السكون عند اتصاله بضمير الرفع المتحرّك:**

ابتداءً ذكر سيبويه ومن بعده أنّ العرب لا تجمع أربع متحركات في كلمة واحدة، ليس فيهنّ ساكن[6].
ولمّا كان ذلك كذلك بنوا الماضي على السكون عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة كونه مكونًا مع الفعل كلمة واحدة أو كالكلمة الواحدة، وهذا ما ذكره النحاة ونصّوا عليه، فقد قال ابن عقيل:" الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل لأنه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة"[7]. وزاد المسألة إيضاحًا ابن يعيش بقوله:" ألا ترى أنّهم سكّنوا آخِرَ الفعل عند اتّصال ضمير الفاعل به، نحو: ضَرَبْتُ، و كَتَبْتُ، لئلّا يجتمع في كلمة أربعٌ متحركاتٌ لوازمُ، ولا يفعلون ذلك به عند اتصال ضمير المفعول، نحو: ضَرَبَكَ، و شَتَمَكَ، ومن ذلك استقباحُهم العطفَ على ضمير الفاعل من غير تأكيد، ولم يستقبحوا ذلك في المفعول"[8].
وقد أشار الحريري من بعيد إلى هذه العلّة بقوله:" الأسماء المضمرة وهي نوعان: متّصلة ومنفصلة. فالمتصلة كـ: تاء المتكلّم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبةِ

1 المفصل في صنعة الإعراب: 58.
2 ينظر: اللباب: 153/1، وأوضح المسالك: 103/2، ومعاني النحو: 54/2.
3 منازل الحروف: 84.
4 الرد على النحاة: 127.
5 شرح الملحة: 84.
6 ينظر: الكتاب: 192/4 و 202، والأصول في النحو: 184/3، وأوضح المسالك: 61/1.
7 شرح ابن عقيل: 96/2.
8 شرح المفصل: 408/5.

المكسورة. ولا تدخل هذه التاء إلا على الفعل الماضي، وإذا اتصلت به سكّنت آخره؛ لشدّة امتزاجها به"[1].

قلت: والفعل والفاعل محتاجٌ كلّ واحد منهما إلى صاحبه؛ لتكوين الجملة –بخلاف المفعول- هذا إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا، فكيف إذا كان ضميرًا متّصلًا؟!. فصار بهذا الاتصال كالكلمة الواحدة ولو صورة؛ فلذا ولما سبق امتنع أن يتحرّك آخر الفعل؛ كون الفاعل على حرف واحد، فاستأثر بالحركة له وأبقى على آخره ساكنًا إيذانًا بالمجاورة والملاصقة، وتأكيدًا على احتياج أحدهما للآخر أبدًا.

***- علّة انتقال دلالة الماضي إلى المستقبل، والعكس:**

بدأً، فعل الأمر دالٌّ على المستقبل أبدًا، بخلاف الماضي والمضارع، فالماضي أصالة دالٌّ على المضيّ، والمضارع على الحال والاستقبال، إلا أنّ دلالة الماضي قد تنصرف إلى المستقبل، ودلالة المضارع إلى المضيّ، وكلّ ذلك بالقرائن[2].

وهذا ما أكّده الحريري بقوله:" اعتبار الفعل الماضي بدخول أمسِ عليه مطّردٌ ما لم يدخل عليه حرف شرط. فإن دخل عليه حرف شرط نقل معناه إلى الاستقبال، كقولك: إن خرج زيد غدًا خرجتُ. والعلّة فيه أنّ حرف الشرط وُضع لالتزام المجازاة التي تقع في المستقبل، فاقتضى الكلام تناسب معنى الفعلين. ونقيض إنْ الشرطيّة في نقل معنى الفعل الماضي إلى الاستقبال – حرف الجزم- في نقله معنى الفعل المستقبل إلى الماضي، كقولك: لم يخرج زيد أمسِ؛ لأنّ لم من أدوات النفي، فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمسِ"[3].

وهذا ما ذكره ابن السرّاج في قوله:" إنْ في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل؛ لأنك إنما تشرط فيما يأتي أنْ يقعَ شيءٌ لوقوع غيره، وإنْ وليها فعل ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: إنْ قمتَ قمتُ, إنما المعنى: إنْ تَقمْ أقم، فإنْ تجعل الماضي مستقبلًا، كما أنَّ لَمْ إذا وليها المستقبل جعلته ماضيًا, تقول: لم يقمْ زيدٌ أمسِ، والمعنى: ما قام"[4].

ويمكن أن نستشفَّ من صدر كلام ابن السرّاج وهو قوله –وحقّ إن في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل- أنّه لمّا كان أصل دخول الشرط على المستقبل وهو دالٌّ على الحال والاستقبال كما هو معلوم، فلمّا دخل على الماضي بقيت دلالته مع ما بعده دالّة على الاستقبال، وإن كان لفظه لفظ الماضي. أمّا دلالة المضارع المجزوم بـ: لم على المضيّ فإنّه نفي لخبر لم يقع في الماضي، وهذا ما يؤخذ من نهاية كلام صاحب الأصول وذاك في قوله - كما أنَّ لَمْ إذا وليها المستقبل جعلته ماضيًا، تقول: لم يقمْ زيدٌ أمسِ، والمعنى: ما قام-.

***- علّة اختصاص الجزم بالأفعال، وامتناعه في الأسماء:**

من المُسلّمات عند أهل العربيّة خفّة الاسم وثقل الفعل؛ ولذا كان الحذف في الأفعال سائغًا مشهورًا بالقرائن المعروفة عند أهله[5].

1 شرح الملحة: 12.

2 ينظر: تمهيد القواعد: 108/1، ومعاني النحو: 313/3.

3 شرح الملحة: 16-17.

4 الأصول في النحو: 158/2. وينظر: اللمحة: 132/1.

5 ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 173، وشرح شذور الذهب للجوجري: 151/1.

وقد صرّح الحريري بعلة اختصاص الجزم بالأفعال وذلك بقوله:" وإنّما لم يدخل الجزم الأسماء؛ لأن الجزم حذف الحركة، والأفعال مستثقلة فلاقَ بها التخفيف، والأسماء خفيفة، ولهذا لحقها التنوين، وتخيف الخفيف إجحافٌ به[1].

وقد توسّع ابن يعيش في علّة امتناع الجزم في الأسماء بقوله:" وإنمّا لم تُجْزَم الأسماء لتمكُّنها, ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جُزمت، لأبطل الجازمُ الحركة؛ وإذا زالت الحركةُ، زال بزوالها التنوين, لأن التنوين تابعٌ للحركة؛ ولو زالا اختلّت الكلمةُ بذهاب شيئين: أحدهما: الحركة، وهو دليلُ كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافًا إليها؛ والآخرُ: التنوين، الذي هو دليلُ كونه منصرفًا.

فإن قيل: فهلاّ أذهب الجازمُ الحركةَ وحدَها. قيل: لو حُذفت الحركة للجازم، لزم تحريكُ حرف الإعراب لسكونه وسكونِ التنوين بعده. ولو فعلنا ذلك لعاد لفظُ المجزوم، إلى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزمُ فيه, لأنّه لا يسلَم سكونه"[2].

ومن قبلهما نقل الزجّاجي عن الفرّاء وأصحابه قولهم:" لم تجزم الأسماء لأنها خفيفة فلو جزموها زادوا في خفتها. ولم تخفض الأفعال لثقلها فلو خفضوها زادوا في ثقلها فعدلوا الكلام بان خفضوا الأسماء وجزموا الأفعال ليدخل الثقيل على الخفيف والخفة على الثقيل فيعتدل"[3].

***- علّة حذف حرف العلّة من آخر المضارع عند دخول الجازم:**

الفعل المضارع المعتل الآخِر يُرفع وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على أحرف العلّة، وعلى هذا أهل النحو[4].

أمّا عند دخول الجازم فلا بدّ من تغيير يُحدثه على آخر الفعل وهذا ما نصّ عليه سيبويه بقوله:" وأعلم أن الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذف في الجزْم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجَمِيع. وذلك قولك لم يَرْمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى"[5].

وزاد السيرافي توضيح قول صاحب الكتاب بقوله:" ولم يرد بقوله: -يسكن في الرفع- أن السكون هو علامة الرفع، وإنما أراد: يسكن في حال الرفع بالضم المقدّر.

وقوله: -حذف في الجزم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع - يعني: حذف الحرف الساكن علامة للجزم؛ لأنهم لو اقتصروا على حذف الضّمّ المقدر، لاستوى لفظ الجزم والرفع، فحذفوا شيئا ليفرق بينهما في اللفظ"[6].

وهذا ما صرّح به شارح الملحة بقوله:" إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال، إمّا ألف، مثل: يخشى ويرضى، وإمّا واو مثل: يغزو ويغدو، وإمّا ياء مثل: يقضي ويرمي، ودخل على الفعل حرف جزم، حذف حرف الاعتلال؛ لأنّ من شرط الجازم أن يسكّن المتحرّك، فإذا صادف حرفًا ساكنًا حذفه؛ ليؤثّر دخوله على الفعل ويبيّن عمله. فعلى هذا تقول: لم يخشَ زيدٌ ولم يغدُ عمرٌ ولم يرمِ بِشرٌ"[7].

---

1 شرح الملحة: 30.

2 شرح المفصل: 198/1.

3 أخبار أبي القاسم الزجاجي: 36. وينظر: اللباب: 65/1، والتذييل والتكميل: 142/1.

4 ينظر: مجيب الندا: 135/1-136، وحاشية ابن حمدون: 49/1.

5 الكتاب: 23/1.

6 شرح السيرافي: 172/1.

7 شرح الملحة: 244.

وكلّ هذا خوفًا من التباس المرفوع بالمجزوم، وهذا ما نصّ عليه ابن أبي الربيع بقوله:" وجُزم بالحذف خيفة أن يكون المرفوع والمجزوم سواءً"[1].

وقد أبعد الحريري في علّة حذف حرف العلّة لما كان قبل الآخر أيضًا، وذلك بقوله:" وكذلك إن كان حرف الاعتلال رِدفًا وهو أن يكون قبل الحرف الأخير، مثل: يخاف ويقول ويبيع، فإذا دخل الجازم عليه حذفه، وإنّما وجب حذفه؛ لأن حرف الاعتلال ساكن والجزم يوجب سكون ما بعده، فلمّا التقى الساكنان وجب حذف حرف الاعتلال؛ فرارًا من اجتماع ساكنين، فعلى هذا تقول: لم يخَف، ولم يقُل، ولم يبِع، فاعرفه"[2].

فالعلّة في حذف حرف العلة الآخِر في المثال الأول لوجود العامل وهو الجازم، وحذفه في الثاني؛ لالتقاء الساكنين، وكلّه درءٌ لحرف العلة حيث وُجد المسوّغ لدفعه وحذفه فهو مُستثقل مقارنة بالصحيح الخفيف.

***- علّة تسمية الفعل المستقبل بـ(المضارع المستعلي):**

قال ابن فارس:" قالوا في اشتقاق المضارعة: إنها من المشابهة ومن الضرع أيضاً، كأنهما شربا من ضرع واحد"[3].

وجاء في المصباح:" وَعَلَا الشَّيْءُ عُلُوًّا مِنْ بَابِ قَعَدَ ارْتَفَعَ فَهُوَ عَالٍ وَأَعْلَيْتُهُ رَفَعْتُهُ"[4].

وانطلاقًا من المعنى اللغوي للمضارعة والاستعلاء ذكر النحاة علّة تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم، فقد قال ابن هشام:" وإنما سمي مضارعًا؛ لمشابهته للاسم، ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه"[5].

وقد زاد ابن الناظم بيانًا لذلك بقوله:" ويسمى مضارعًا؛ لمشابهته الاسم في احتمال الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته"[6].

وقد فصّل أبو البركات الأنباري أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم، وذلك في خمسة أوجه:

الأول: أن يكون شائعًا فيتخصّص، كما أنّ الاسم كذلك.

والثاني: أن تدخل عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم.

والثالث: أنّه يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبهَ الأسماء المشتركة، كالعين.

والرابع: أن يكون صفة كما يكون الاسم.

والأخير: أنّه يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه[7].

وقد ذكر هذه العلل كلّها الحريري إلا الرابعة، فقال:" أمّا الفعل المضارع فهو يحتمل الحال والاستقبال، حتى يخلُص لأحدهما بقرينة تقترن به. فإذا قلت: زيدٌ يصلِّي، احتمل كلامك أن يكون في حالة الصلاة، أو يكون يصلّي فيما بعد. فإنّ أُدخل على الفعل سوف أو السين خلّصه للاستقبال، وإن أدخلت عليه اللام أو قرنته بـ: الآن، خلّصته للحال، وهذا أحد الوجوه التي سُمّيَ بها هذا الفعل مضارعًا. ومعنى المضارع: المشابه، فكأنّه شابه الاسم من حيث إنّه يصلح للشيئين

1 الملخّص: 112.

2 شرح الملحة: 244.

3 مجمل اللغة: 576/1. وينظر: مقاييس اللغة: 396/3، واللسان: 223/8.

4 المصباح المنير: 427/2. وينظر: التاج: 82/39.

5 أوضح المسالك: 52/1.

6 شرح ابن الناظم: 10.

7 ينظر: أسرار العربية: 49.

حتى يُخصّص أحدهما بقرينة، كما أنّ رجل، يصلح لأكثر من واحد، فإذا أدخلت عليه آلة التعريف خصّص شخصًا بعينه. وقيل: إنّ مشابهتهما من حيث إنّ قولك: يضرب ويضربان ويضربون، يشابه قولك: ضارب وضاربان وضاربون؛ لاتفاقهما في عدّة الحروف وهيئة الحركات والسكون. وقيل أيضًا في مشابهتهما: إنّ اللام المفتوحة تدخل على خبر إنَّ إذا كان فعلًا مضارعًا، كما تدخل عليه إذا كان اسمًا، فتقول: إنّ زيدًا ليقوم، كما تقول: إنّ زيدًا لقائمٌ، ولا تدخل على الفعل الماضي إذا وقع خبرًا لإنَّ"[1].

وأمّا عن تسميته –أي: المضارع- بالمستعلي فقد قال أبو القاسم الحريري:" والمراد بقولنا: فإنّه المضارع المستعلي، الإشارة إلى أنّه استعلى بالإعراب عن النوعين الآخرين من الأفعال"[2].

أي: ارتفع رتبة عن الماضي والأمر المبنيّان أبدًا، وذاك بأن صار معربًا، والإعراب أعلى وأشرف من البناء.

المطلب الثالث: في الحروف

***- علّة تحرُّك تاء التأنيث الساكنة في مواضع:**

قال ابن يعيش:" وعلامات التأنيث ثلاثةٌ على ما ذكر: التاء، والألف، والياء، وقد أضاف غيرُه الكسرة، في نحو: فَعَلْتِ يا امرأةُ، فصارت العلامات أربعةً. فأمّا التاء، فتكون علامةً للتأنيث تلحَق الفعلَ، والمراد تأنيثُ الفاعل على ما ذكرنا في نحو: قامت هندٌ، و قعدت جُمْلُ. وهذه التاء إذا لحقتِ الأفعالَ، كانت ثابتةً لا تنقلب في الوقف، نحو: قامتْ هندٌ، و هندٌ قامتْ"[3].

ومن نصّ ابن يعيش الآنف الذكر وغيره من كلام العلماء معلوم أنّ التاء المشار إليها لا تكون إلا ساكنة، وهذا هو الأصل فيها، إلا أنّها تتحرك في مواطن، ومن هذه المواطن ما قرّره الحريري في قوله:" وقد تُحرّك هذه التاء في موضعين:

أحدهما: إذا كان الفعل لمثنّى، فتحرّك بالفتح، كقولك: الهندان قامتَا، والناقتان وضعتَا؛ لأنّ ما قبل الألف لا يكون أبدًا إلا مفتوحًا.

والموضع الثاني: أن تلي همزة الوصل التي لا يوجد ما بعدها إلا ساكنًا، فتسقط هي عند اندراج الكلام، ويلتقي الساكن بعدها بالتاء الساكنة، فيجب للالتقاء الساكنين كسر التاء التي هي علامة فعل المؤنث، وذلك نحو قوله تعالى: (إذا وقعتِ الواقعة)[4]، فكسر التاء؛ لسكونها وسكون اللام، وكقوله سبحانه: (قالتِ امْرأة العزيز)[5]، فكسر التاء لسكونها وسكون الميم؛ لأنّ همزة الوصل فيهما ساقطة؛ لاندراج الكلام"[6].

عُلم من موضع الحريري الأول أنّ علة تحركّها بالفتح؛ لوجود الألف بعدها، ولا يقع قبلها إلا مفتوحًا أبدًا.

أمّا الموضع الثاني فعاد التحرّك للتاء إلى أصله وهو الكسر، وهو الأصل في التخلّص من الساكنين كما هو معلوم.

1 شرح الملحة: 15-16.

2 شرح الملحة: 26.

3 شرح المفصل: 353/3.

4 سورة الواقعة الآية (1).

5 سورة يوسف من الآية (51).

6 شرح الملحة: 17.

***- علّة خصوصيّة الجرّ للأسماء:**

الجرّ حالة من حالات الإعراب التي تخصّ الأسماء وتميّزها عن غيرها، والجارّ هو عامل الجرّ في الأسماء، وعلامة الاسم المجرور الكسرة أو الفتحة أو الياء لفظًا أو تقديرًا1.

معلوم أنّ حروف الجرّ هي أبرز العوامل وأظهرها في الجرّ، وقد علل الحريري خصوصيّته بالأسماء بقوله:" وإنّما لم يدخل الجرّ الأفعال لأنّ الجرّ يدخل الاسم من أحد طريقين، إمّا بإضافة حرف إلى اسم، وإمّا بإضافة اسم إلى اسم، وكلاهما ممتنع في الأفعال؛ لأنّ الغرض في وضع الجرّ أنّ أفعالًا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأُعينت بحروف الجرّ لتوصلها إليها، وهذا غير موجود في الأفعال؛ لأنّ الفعل لا يعمل في الفعل؛ فلهذا امتنع دخول حروف الجرّ عليه، وأمّا إضافة اسم إلى اسم، فالغرض بالإضافة التعريف والتخصص، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: هذا غلامُ زيدٍ، فقد عرّفت الغلامَ بإضافته إلى زيد، وإذا قلتَ: هذا جُلُّ الفرسِ، فقد خصّصت الجُلَّ بإضافته إلى الفرس، والإضافة إلى الفعل لا تعرّفه ولا تخصّصه بحال، فلهذا امتنع دخول الإضافة عليه"2.

وقد أشار ابن الناظم إلى خصوصيّة الجرّ للأسماء بقوله:" هذه الحروف كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء، والدخول عليها لمعان في غيرها، فاستحقت أن تعمل، لأن كل ما لازم شيئًا، وهو خارج عن حقيقته أثر فيه غالبًا.

ولم تعمل الرفع لاستئثار العمدة به، ولا النصب لإبهام إهمال الحرف، فتعين الجر"3.

***- علّة انكسار باء المعنى أبدًا في العربيّة:**

من البديهيّ أنّ حرف الباء هو ثاني حروف الهجاء في العربية، فهو من حروف المباني إذا كان مركّبًا مع غيره من أصل الكلمة كقولنا: باب. ومن حروف المعاني إذا كان مفردًا غير زائد كقولنا: أمسكتُ بالقلم، وقد ذكروا للثاني –حرف المعنى- معاني كثيرة، منها قول الزجّاجي: "الْبَاء تكون للإلصاق كَقَوْلِك: مَرَرْت بزيد"4.

وقال ابن هشام عن هذا المعنى:" أَولهَا الإلصاق قيل وَهُوَ معنى لَا يفارقها"5.

والباء هذه لا تكون إلا مكسورة أبدًا في العربيّة، وقد علّل الحريري سبب انكسارها الأبدي بقوله:" وتختصّ على اختلاف مواقعها بحركة الكسر، وكلّ حرف من حروف المعاني إذا كان على حرف واحد لا يوجد إلا مفتوحًا، وإنّما خُصَّت الباء بالكسرة؛ لأنّها في كلّ مواقعها تجرّ، فجُعلت حركتها من جنس عملها"6.

وما ذهب إليه –رحمه الله- لطيف مقبول، ويشهد له المجانسة التي أشار إليها بموافقة الكسرة للجرّ.

***- علّة كون الباء أصل حروف القسم ثم الواو ثمّ التاء:**

قال الحريري:" حروف القسم أربعة: الباء والواو والتاء والهاء التي للتنبيه، إلا أنّ الباء هي الأصل؛ لدخولها على كلّ مُقسَم به مظهر كقولك: أقسم بالله، ومضمر كقولك: أقسم بك لأفعلنّ. والواو لا تدخل على المضمر؛ لعدم اتصالها بفعل القسم، كقولك: أقسم بالله، ولا يجوز أن

1 ينظر: علل النحو: 147، وشرح شذور الذهب لابن هشام: 44.

2 شرح الملحة: 30.

3 شرح ابن الناظم: 255.

4 حروف المعاني والصفات: 47.

5 المغني: 137/1.

6 شرح الملحة: 63.

تقول: أقسمت والله. وأمّا الواو فهي فرع على الباء؛ فلهذا حُطَّت رتبة، فلم تدخل على المضمر وإنّما أُبدلت منها؛ لأنّ معنى الباء الإلصاق، ومعنى الواو الجمع، فلمّا تقارب معنياهما وقع الإبدال فيهما. وأمّا التاء فهي بدل من الواو كما أُبدلت منها في قولك: تُراث وتُجاه وتُخمة وتُهمة، واشتقاق الكلمات من: ورث ومن الوجه ومن الوهم ومن الوخامة، ولمّا كانت التاء في القسم فرعًا على الواو حُطّت من مرتبة الواو، ولم تدخل إلا على اسم الله كما قال سبحانه وتعالى: (وتالله لأكيدنَّ أصنامكم)[1]"[2].

قال ابن الورّاق:" وَدلَالَة أُخْرَى فِي أصل الْمَسْأَلَة، وَهُوَ مَأْخُوذ من اسْتِبْرَاء كَلَام الْعَرَب، وَهُوَ أَنا وجدنَا الْعَرَب تسْتَعْمل الِاسْم الْمُضمر والمظهر بعد الْبَاء، كَقَوْلِك: بِاللَّه، وَبِه، وَلَا يسْتَعْمل الْمُضمر بعد الْوَاو، فلولا أَن الْوَاو فرع لما منعت مَا يسْتَعْمل فِي غَيرهَا، فَلَمَّا منعت ذَلِك دلّ على أَنَّهَا فرع"3.

وهذا ما أكّده المرادي في خصوصيّة هذه الباء وأنّها أصل حروف القسم فقال:" وهي أصل حروف القسم، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور، أحدها أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره. نحو: أقسم بالله. والثاني أنها تدخل على المضمر. نحو: بك لأفعلنّ. والثالث أنها تستعمل في الطلب وغيره، بخلاف سائر حروفه. فإن الفعل معها لا يظهر، ولا تجر المضمر، ولا تستعمل في الطلب. وزاد بعضهم رابعاً، وهو أن الباء تكون جارة في القسم وغيره، بخلاف واو القسم وتائه، فإنهما لا تجران إلا في القسم. قلت: ويشاركها في هذا بعض حروف القسم كاللام"4.

***- علّة بناء الجملة من حرف واسم صورة:**

معلوم عند النحاة أنّ الكلام عبارة عمّا يحسن السكوت عليه وتتمّ الفائدة به ولا يأتلف من أقل من كلمتين، وهما إمّا اسم واسم كقولنا: زيدٌ قائمٌ، وإمّا من اسم وفعل نحو: زيدٌ يقوم، وإمّا من فعل واسم نحو: قام زيدٌ5.

وأمّا ما صورته حرف واسم كما في قولنا: يا زيدُ، فقد علّل الحريري علّة هذا البناء بقوله:" النداء أحد معاني الكلام وهو يأتلف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام ما يأتلف من حرف واسم سواه، والعلّة فيه أنّ حرف النداء ناب عن الفعل فتنزَّل منزلة الكلام المؤتلف من اسم وفعل"6.

والذي يشهد لما ذهب إليه النحاة أنّ الاسم الواقع بعد حرف النداء لا يكون إلا منصوبًا أو في محلّ نصب، ولا ناصب له في الظاهر، فلا بدّ من تأويل ذلك الفعل الناصب لما بعده.

نتائج البحث

بعد حمد الله وحسن توفيقه على إتمام بحثي هذا، فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

-كان التعليل النحوي في شرح ملحة الإعراب للحريري حاضرًا وبقوّة، وقد تنوع التعليل عنده في جميع مجالات اللغة المختلفة، في الصرف والنحو واللغة.

1 سورة الأنبياء من الآية (57).

2 شرح الملحة: 67.

3 علل النحو: 212. وينظر: اللباب: 373/1.

4 الجنى الداني: 45.

5 ينظر: شرح الملحة: 2و3، والكناش: 115/1، ومعاني النحو: 15/1.

6 شرح الملحة: 153. وينظر: شرح الملحة: 3.

-تابع الحريريّ في التعليل النحوي أقوال السابقين من النحاة، إلا أنّه قد زاد على بعضها بيانًا وإيضاحًا في أحايين مختلفة.
-انماز أسلوبه في بيان التعليل بالإيضاح وعدم الغموض، والابتعاد عن التكلّف، فعبارته سهلة ممتنعة إن صحّ التعبير.
-معلومٌ أنّه صاحب المُلحة وشارحها أيضًا، وكان التعليل ظاهرًا حتى من خلال نظمه، فضلًا عن شرحه المبسوط.
-تنوّع التعليل النحويّ عنده في جميع أبواب النحو المختلفة.
-وفي الختام أوصي دارسي النحو وغيره من علوم العربيّة بالاهتمام بالتعليل؛ لما له من أثر إيجابي لفهم العلم المراد النظر فيه، فهو يفتّق الأذهان ويزيد في رسوخ العلم.

المصادر والمراجع

•- القرآن الكريم –جلّ منزله وعلا-
•- أخبار أبي القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ) دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، 1980 .
•- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ط 1، 1420هـ- 1999م.
•- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
•- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ،(د.ت)
•- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: 337 هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، 1406 هـ -1986 م.
•- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
•- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ - 1986م.
•- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.(د.ت)
•- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربي، ط1، 1428 هـ.
•- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبّاز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر - جمهورية مصر العربية، ط2، 1428 هـ - 2007 م.
•- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، 1414 هـ - 1993 م.
•- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (المتوفى: 749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
•- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1984م.
•- الرّد عَلى النّحاة، ابن مَضَاء القرطبي، (المتوفى: 592هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام،مصر، ط1، 1399 هـ - 1979 م.
•- رسالة الملائكة، أبو العلاء المعريّ (المتوفى 449 هـ)، عني بتحقيقه وشرحه وضبطه ومعارضته: محمد سليم الجندي، دار صادر - بيروت 1412 هـ - 1992 م.
•- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري (المتوفى : 769هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط 20، 1400 هـ - 1980 م.

•- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) تحقيق:محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
• شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (المتوفى: 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008 م.
•- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري (المتوفى: 889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 1423هـ/2004م.
•- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
•- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (المتوفى: 672 هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1402 هـ - 1982 م.
•- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
*- شرح ملحة الإعراب، لأبي القاسم الحريريّ (المتوفى: 516هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن –أربد-، ط1، 1412هـ - 1991م.
•- علل النحو، أبو الحسن ابن الورّاق (المتوفى: 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط1، 1420 هـ - 1999م.
•- الكتاب، عمرو بن عثمان أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.
•- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.
•- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط1، 1416هـ 1995م.
•-لسان العرب،محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور(المتوفى:711هـ)،دار صادر– بيروت،ط3،- 1414 هـ.
•- اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2004م.
•- اللمع في العربية،أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى:392هـ)، تحقيق:فائز فارس،دار الكتب الثقافية – الكويت.
•- مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، - 1406 هـ - 1986م.
•- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط1، (1400 - 1405 هـ).
•- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (المتوفى: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
•- معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن،ط1 1420هـ-2000 م.
•- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م.
•- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م.
•- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: 1399هـ - 1979م.
•- المقتضب، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة عالم الكتب. – بيروت.
•- منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني (المتوفى: 384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.

*- نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم السهيليّ (المتوفى: 581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1412 - 1992 م.

References

The Holy Quran

•Al-Zajaji, A. (1980). *News of Abu Al-Qasim al-Zajaji*. Dar Alrasheed for publication. Iraq

•Al-Ansari, A. (1999). *Secrates of Arabic* (1st ed.). Al-Arqam Bin Abi Al-Arqam press. Beirut.

•Al-Sarraj, M. *Fundamentals in Grammar*. Al-Risala Foundation. Lebanon. Beirut.

•Hisham, J. (n.d).*The clearest trails to the millennium of Ibn Malik*. Al-Fikr for printing, publishing and distribution. Beirut.

•Al-Zajaji, A. (1986). *Clarification in the problems of grammar* (5th ed.). Al-Nafais press. Beirut.

•Al-Husayni, M. (2013) *Taje Al Arose from the Jewels of the Dictionary* (3rd ed.). Al-Hidaya press. Egypt.

•Al-Akbari, A. (1986). *Explanation of the Basran and Kufian grammarians' doctrines* (1st ed.) Islamic west publication. Lebanon.

•Al-Andalusi, A. (n.d).*Appendix and complement in explaining the book of facilitation* (1-5). Al-Qalam press. Damascus.

•Al-Masri, M. (2007). *Introducing the rules by explaining the facilitation of benefits* (1st ed.). Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation. Cairo.

•Al-Khabbaz, A. (2007). *Shining Direction* (2nd ed.). Al Salam for Printing and Publishing. Arab Republic of Egypt.

•Al-Ghalayini, M. (1993). *The collector of Arabic tutorials* (28th ed.). Al-Asriyyah Library. Sidon. Beirut.

•Al-Muradi, B. (1992). *The proximate genie in the letters of meanings* (1st ed.). World books press. Beirut. Lebanon.

• Al-Qasim, A. (1984). *The Letters of Meanings and Attributes* (1st ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.

•Al-Qurtubi, A. (1979). *The response to the grammarians* (1st ed.). Al-Etisam press. Egypt.

•Al-Maari, A. (1992). *The Message of Angels*. Al-Sader press. Beirut.

•Al-Masry, A. (1980). *Explanation of Ibn Aqeel on the millennium of Ibn Malik* (20th ed.). Al-Turath press. Cairo.

•Muhammad, B. (2000). *Explanation of Ibn Al-Nazim on the millennium of Ibn Malik* (1st ed.). World books press. Beirut. Lebanon.

•Al-Sirafi, A. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). World books press. Beirut. Lebanon.
•Al-Jawjari, M. (2004). *Explanation of the golden fregments in knowing Arabs' speech* (1st ed.). Deanship of Scientific Research at the Islamic University. Medina. Saudi Arabia.
•Ibn Husham, J. *Explanation of the golden fregments in knowing Arabs' speech* (1st ed.). United Distribution Company. Syria.
•Al-Jiyani, M. (1982). *Explanation of the Sufficient* (1st ed.). Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage. Makkah Al-Mukarramah.
•Ya'ish, A. (2001). *Explanation of the detailed* (1st ed.). World books press. Beirut. Lebanon.
•Al-Hariri, A. (1991). *Explanation of the urgency of syntax* (1ste d.). Al-Amal for Publishing and Distribution. Jordan.
•Al-Warraq, H. (1999). *The problems of grammar* (1st ed.). Al-Rushd Library. Riyadh.
•Othman, A. (1988). *The book* (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.
•Ali, M. *Al-Kanash in the art of grammar and morphology*. Modern Library for Printing and Publishing. Beirut. Lebanon.
•Al-Akbari, A. (1995). *The core in the problems of structure and syntax* (1st ed.). Al-Fikr. Damascus.
•Ali, M. (1994). *Lisan Al-Arab* (3rd ed.). Al-Sader press. Beirut.
•Al-Sayegh,Sh. (2004). *Al-Lama in the explanation of Al-Milha* (1st ed.). Deanship of Scientific Research at the Islamic University. Madinah. Saudi Arabia.
•Jinni, O. *Luminous in Arabic*, Al-Kutub Al-Thaqafiyya press. Kuwait.
•Faris, A. (1986). *The totality of the language by Ibn Faris* (2nd ed.). Al-Risala Foundation press. Beirut.
•Aqeel, B. (1985). *Assistant to Facilitate Benefits* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.
•Al-Fayoumi, A. *Al-Misbah Al-Munir in Gharib Al-Sharh Al-Kabir*. The Scientific Library. Beirut.
•Al-Samarrai, F. (2000). *Meanings of Grammar* (1st ed.). Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution. Jordan.
•Hisham, J. (1985). *Mughni Al-Labib on the books of Arabs* (6th ed.). Al-Fikr press. Damascus.
• Al-Zamakhshari, J. (1993). *The detailed in art of syntax* (1st ed.). Al-Hilal Bookshop. Beirut.
•Al-Hussein, A. (1979). *Language Standards*. Al-Fikr press. Beirut.

•Yazid, M. *Al-Muqtadab*. World of books press. Beirut.
•Al-Rumani, A. *Letters' places*. Al-Fikr press. Amman.
• Al-Suhaili, A. (1992). *Results of Thought in Syntax* (1st ed.). World Books press. Beirut.